



Mathieu Grenet (dir.)- *La maison consulaire. Espaces, fonctions et usagers XVI^e-XXI^e siècle* (Aix-en-Provence: Presses Universitaires de Provence, 2021), 265p.

ماتيو غروني (إشراف).- المنزل القنصلي: الفضاءات والوظائف والاستعمالات بين القرنين السادس عشر والحادي والعشرين (إيكس أن بروفانس: منشورات بروفانس الجامعية، 2021)، 265 ص.

هذا الكتاب الذي أشرف على تجميع نصوصه ماتيو غروني (Mathieu Grenet) هو في الأصل نتاج أعمال يوم

دراسي نظم بألبي (Albi) يومي 10 و11 ماي 2019، وتضمن عشر ورقات تتمحور حول مؤسسة القنصلية، التي لم تجدها كغيرها جادا من قبل الباحثين والمؤرخين. فإلى مدى غير بعيد ركّز المؤرخون - خاصة في العالم الفرنكفوني، وخلافا للعالم الانغوسكسوني - بحوثهم على شريحة القناصل، ولم يدرسوا القنصليات إلا بصفة عرضية على غرار خصائصها المعمارية وموقعها الجغرافي داخل بلدان الاستقبال. ولا شك أنّ اغتيال الصحفي جمال خاشقجي يوم 2 أكتوبر 2018 بقنصلية المملكة العربية السعودية بإسطنبول قد أعاد للأذهان صورا متقاطعة عن الفضاء الجغرافي للمنزل القنصلي، والذي عادة ما يكون ملجأ العديد من الأفراد بما أنه فضاء يفترض أن يكون "محميا".

وتعتبر المراجعات من هذا الضرب مهمة علمية جديرة بالاهتمام وأكاد أقول إنّ المراجعة هي أساس العلم لا سيما في العلوم الإنسانية والاجتماعية، لأنها تحيل على حيوية الحقل البحثية، ومنها ما يتصل بتاريخ العلاقات الدولية. وتطرق مختلف المقالات الواردة بالكتاب إلى جوانب متعددة من تاريخ القنصليات من حيث أنها مبانٍ تقع في فضاء جغرافي مميز عادة ما يكون في المدينة، وأنها مقر إقامة القنصل فضلا على أنها فضاء يُسدي خدمات إدارية وقانونية وتجارية لفائدة "الوطنيين"، كما كشفت الدراسات عن وجه آخر لا يقل أهمية عن سابقه وهو اعتبار القنصلية مكانا يكشف حضورا "أجنبيا" في بيئة متعددة المظاهر. ولئن يُعدّ الكتاب إضافة للمكتبة التاريخية فيما يتصل بتاريخ المؤسسات الدبلوماسية، وتبصّر مختلف الأدوار التي كانت تقوم بها القنصليات في بلد الاستقبال، علاوة على الكشف عن شبكة العلاقات الاجتماعية للقناصل، فإنّ العينات المختارة في هذا المؤلف لا تغطي البتة كل الفضاءات الجغرافية التي عُرفت بعراقة هذه المؤسسة مع بداية التمثيل الدبلوماسي بها ونعني تحديدا بلاد المغرب. كما أنّ المقالات الواردة في المؤلف لا تستعرض إلا نادرا نقائص المصادر المستعملة وثغراتها، ذلك

أنّ بعض القنصليات قد شُيّدت في فترة زمنية معينة، لكن المعطيات التي وصلتنا عنها جاءت متأخرة عن لحظة التأسيس أو التشييد. ونضيف إلى ذلك أنّ المقالات المقدمة استندت في أغلبها إلى مصادر غربية تنهل خاصة من مراسلات القناصل والفاعلين الدبلوماسيين بينما وقع تغيب مصادر بلدان الإِستقبال.

ولا شك أنّ المقالات الواردة في ثنايا الكتاب تعرّز معرفتنا التاريخية بالمنزل القنصلي ووظائفه من وجهتين: أولاهما البعد العقاري والمعماري للقنصليات، والذي تناولته سابقا بعض الدراسات المتصلة بتاريخ الفن وثانيتها تعديد الأطراف الاجتماعية التي تأوي القنصلية على غرار القنصل الذي يعد المشرف الحقيقي على هذا الفضاء بامتياز، ثم أفراد عائلته وأعوان القنصلية. فالقناصل كانت لهم وظائف متعددة دون أن يملكو نفوذا حقيقيا، ومنها مهمّة التمثيل الدبلوماسي والاقتصادي، وضمان الأمن للجالية المقيمة ببلد الإِستقبال والتدخل في القضايا المختلطة التي يكون أحد أطرافها أوروبيا قصد تجنب المحاكمة الأحادية لا سيما ببلاد المغرب والمشرق. ولكن اللّآفت للانتباه هو اقتران أسماء بعض القناصل بشهرة قنصلياتهم، كما أنّ الوظيفة الأساسية للقنصليات الأوروبية داخل العالم العثماني كانت تتمثل في مراقبة نشاط التجارة خصوصا خلال القرن الثامن عشر. وشدّدت بعض الورقات على الدور المحوري للقنصلية في تزويد السلطات التي يرجعون إليها بالنظر بمختلف الأخبار، فهي فضاء لتبادل المعلومات والإِستخبار (مثال القنصلية السويدية بإسبانيا خلال القرن الثامن عشر) وأحيانا تتحوّل القنصلية - خاصة خلال القرن التاسع عشر - إلى ما يشبه مركز البريد بمدينة ما، ممّا يزيد من عدد مراتديها وتعاضم الدور الاجتماعي للقنصل (مثال مكاتب البريد الفرنسية والإِيطالية بالإمبراطورية العثمانية).

وكان القناصل الأوروبيون وسط شبكة معقّدة من العلاقات تأخذ شكل المثلث ويجسّم أضلاعه الحكومات التي يرجعون إليها بالنظر والجاليات الأوروبية المقيمة ببلد الإِستقبال - وهي متكونة غالبا من التجّار - إلى جانب السلطات المحلية. وتبعاً لذلك، كان عليهم إِيجاد نوع من التوازن بين مختلف هذه الأطراف حتّى يضمنوا أوفر حظوظ النجاح مدّة نيابتهم القنصلية. ويبدو من المفيد في هذا السياق تعرية التحالفات والصدمات التي أقامها هؤلاء الفاعلون مع منظورهم من التجّار، ولكن خاصة مع المجتمع المحلي. إنّ هذه المقاربة تسمح بإعادة تركيب شبكة العلاقات التي نجح القناصل في عقدها على عين المكان بغض النظر عن العلاقات التي جمعتهم بمنظورهم، وبالأوساط المتنفذة داخل بلدانهم.

إنّ القنصلية عبارة عن فضاء اجتماعي ومكان عمل، ولذلك غالبا ما يتردد عليها ضيوف من أنحاء شتى، كما أنّها تعدّ مكانا للظهور والبروز والتمثيل والاحتفالات والمراسم. وعلاوة

على ذلك، فإنها تمثل فضاء يخضع لتنظيم فائق العناية، إذ يجدر التمييز بين فضاء عام وفضاء خاص (إقامة القنصل). ويحتوي المنزل القنصلي على مكان للصلاة والتعبد ومخازن ومكاتب ومطبخ وغرف وأحيانا سجن ومخبزة وغيرها.

ونلاحظ في هذا الإطار أن ثلاث ورقات فقط من مجموع الورقات العلمية قد تناولت القنصلية على المدى الطويل، بينما باقى الورقات اكتفت بدراستها على المدى القصير. وما ينبغي التعجيل بالإشارة إليه في هذا المضمار، أن المنزل القنصلي لا يعد لوحة ثابتة على مر السنوات، بل إنه يشهد تغييرات عمرانية أو حتى في استعمال مكوثاته. فبعض المكاتب تتغير وظائفها أو تتوسّع من فترة إلى أخرى بإنشاء طوابق جديدة على سبيل المثال، ولذلك يتوجّب على الباحث عدم الإقتصار على دراسة مراسلات أحد القناصل، بل ينبغي دراسة المنزل القنصلي على المدى الطويل لاستيعاب التحوّلات التي شهدتها مع العمل على التنوع من المراسلات القنصلية والمصادر حتى يتسنى الحصول على لوحة واضحة لتطورات المنزل القنصلي على المستوى المعماري وعلى مستوى الإستعمالات المرتبطة به.

وقد توقفت بعض المقالات عند مسألة في غاية من الأهمية تتعلق بالوضعية العقارية للقنصليات، فالرّهان العقاري يعبر عن استراتيجيات مختلف الفاعلين الاجتماعيين لتحيز المجال أو فضاء القنصلية. أليس من المشروع التساؤل في نهاية المطاف عن العلاقة القائمة بين شكاوى القناصل المبتوثة في ثنایا المراسلات القنصلية من تدني أجورهم وبين ارتفاع نفقات القنصلية ومصاريفها، وخاصة ارتفاع إيجار مقر بعض القنصليات في بلدان الاستقبال؟ والواقع أنّ القنصل كان عليه أن يستأجر المنزل القنصلي مع الحرص على تأثيثه محليا أو عن طريق جلب بعض الأثاث من بلد الانطلاق لتزويقه، وهذا إضافة إلى المنازل الريفية التي كان يتمتع بها بعض القناصل صيفا أو شتاء.

واتفقت كل الدراسات على أن المنزل القنصلي يوجد داخل المدينة أي داخل المجال الحضري، ذلك أنّ القناصل كانوا يبحثون عن النفاذ إلى التجهيزات الأساسية التي تتوفر بالمدينة من أرصفة وطرق وموانئ وسكة حديدية مع حرصهم على البروز والتميز من حيث شكل المعمار بالنظر إلى علاقات الجوار، حيث يمكن قياس التفاضل الفضائي والوظيفي لأحياء المدينة بما أنّ عدد القنصليات ونوعية أدائها تمثل جزءا لا يتجزأ من هويتها. ومن هذه الزاوية يسوغ اعتبار المنزل القنصلي امتدادا للسلطة التي يمثلها من خلال العناصر المعمارية. فهو يفضي بلاريب إلى شهرة دولة التمثيل وتفاضلها. ولئن تحيل بعض العبارات إلى فخامة مبنى القنصلية على غرار عبارة القصر، إلا أنّ مدلوها لا يعدو أن يكون مقرا لإقامة القنصل فحسب. على أنه ينبغي التأكيد على وجود علامات فارقة وواضحة للعيان فيما يتصل بالقنصليات أكدت بعض

المقالات عليها، وأسهمت في تحليلها، لعلّ من أبرزها الراية التي تعلو أسطح المنازل القنصلية أو الصاري الذي تشد إليه الراية أو حتى شعارات الدول الممثلة وأوسمتها، والتي تعلق غالباً في أعلى الباب الرئيسي للقنصلية. لكن ما ينبغي التنويه به أنّ هذه العلامات - التي كان يقع إقرارها غالباً في نصوص المعاهدات الدبلوماسية - كانت محلّ مساومة وتفاوض بين القنصل من جهة والسلطات المحلية لبلد الاستقبال من جهة أخرى، بل كان يتعين مجاراة أصحاب النفوذ للظفر بمثل هذه الامتيازات، مع ما يصحب ذلك من هدايا وأموال توزع على أرباب السلطة وأصحاب النفوذ.

وعلى سبيل المثال نجح القنصل السويدي بتونس جون أنطوان موليناري (1765-1778) في ربط علاقات وثيقة بالبلاط الحسيني وأعيان المخزن بإيالة تونس، وتمكّن من استمالة الوزير مصطفى خوجة بفضل الهدايا التي كان يقدمها له في مناسبات بعينها، مما جعله يحصل على امتياز رفع راية السويد على مبنى القنصلية إثر مفاوضات مفضية مع الباي والمقرين منه استمرت ما يزيد على أربعين سنة، خاصة إذا علمنا أن المعاهدة التونسية السويدية الأولى لسنة 1736 تنص صراحة على أحقية القنصل السويدية في رفع راية بلده على مبنى القنصلية. وينبغي التنويه في هذا السياق إلى أنّ مسألة المراسم لوحدها أضحت مبحثاً مغرباً؛ لأنها تعتبر خطاباً رمزياً يُعزّي الروابط بين الدول، خاصة إذا ما تمت قراءة المراسلات الدبلوماسية للتعرف عن قرب على خطة التمثيل الدبلوماسي وتمويلها والممارسات الدبلوماسية المرتبطة بتلك الخطة أكثر من استخراج الأخبار الدبلوماسية المحضة. وفي الواقع لن يتحقق ذلك إلا باستقراء الأرشيف القنصلي بأكثر كثافة، وتنوع الأسئلة بهدف تفكيك خطاب المراسم والطقوس والضوابط التي كانت تحدد قواعد التفاعل الدبلوماسي. ويجوز في هذا الإطار التأكيد على حضور شكل من أشكال المؤانسة الاجتماعية بين "الوطنيين" داخل فضاء القنصلية بمناسبة إقامة الاحتفالات أو المراسم لم نعر عليها داخل الكتاب.

وهناك نقطة أخرى توقفت عندها بعض الورقات العلمية تكمن في أنّ القنصلية كانت تُعد بمثابة "ملجأ مقدّس"، ممّا يحيل على التوصيف القانوني للمنازل القنصلية ووظائفها، بحيث تعتبر مبدئياً أماكن محصّنة بمقتضى نصوص المعاهدات الدبلوماسية. بيد أنّ الوقائع تبين حصول تجاوزات، بل وحتى تعرّض بعض القناصل أو أعوانهم إلى العنف. وذات الأمر ينطبق على عمليات سجن أحد "الوطنيين" بناية القنصلية لمعاقبته على أفعاله، ولكن خاصّة للحيلولة دون مثوله أمام السلطات القضائية المحلية، وميّلنا ذلك على مسألة الحماية القنصلية سواء لرعايا الدول الأوروبية داخل الفضاء العثماني أو للرعايا المحليين الذين يتحصنون بحرم القنصليات توجّساً من العقاب وتملّصاً من العدالة المحلية، وبلتجئون إلى مقرات القنصليات

الأوروبية أو غيرها. ولا شك أن امتداد الحماية القنصلية لغير "الوطنيين" يعتبر رهانا متواصلا للعلاقات الدولية خلال العصر الحديث.

وكانت هناك صعوبات في الاعتراف بهذه الحماية القنصلية، ومنها رفض القوى الأوروبية عقد شكل من التبادل يعترف لقوة إسلامية بأنها تتمتع بكامل سلطاتها على رعايا مسلمين لدول أخرى، وكثيرا ما تسبب ذلك في مشاحنات وأزمات دبلوماسية. وعلى الرغم من صدور قوانين ومعاهدات كثيرة في هذا الباب، إلا أن مشكل الملجأ والحماية القنصلية ظلّا مرتبطين بصفة لصيقة بممارسة القناصل في حدّ ذاتهم، والتي كانت بدورها محلّ رهانات وتجادبات. وتقودنا هذه الفكرة إلى مسألة التصوّرات التي تدور حول "الأخر" وتحديدًا نظرة الضيوف وتمثّلاتهم بمختلف مراتبهم لفضاء القنصلية وللأخبار المتداولة داخلها.

وفي الواقع لا يزعم الكتاب تقديم نظرة شاملة عن القنصليات، بل يتوجّب مواصلة الحفر والنّيش والتنقيب في تاريخ هذه المؤسسة المتوسطة بما أثارته من إشكاليات، ولعل صدور هذا الكتاب من شأنه أن يحفّز الباحثين على مواصلة البحث في هذا الحقل المعرفي.

المهدي جراد

برنامج التاريخ، قسم العلوم الإنسانية،
كلية الآداب والعلوم، الدوحة، قطر